الى صاحبه دون الشخص الاول فيكل كلهما بما في وسعه ثم ذكر مسألة قد
حكم بطهارتها مع غيرها لعسر التحرز لتعذره فقال في فتاوى ابي الليث
خف بطانة مسافة ذكر المسافة اتفاقي بطانته في اكثر ليس
فيه شيء فجرى فيه او في باطنه وفي مشيخ الفتاوى وغيرها في خرقه
ما جنس فغسل الخف فوكله بالبدء ثم ملاه الماء الخف ثلثا واهرقه
الا انه لم يتنجسا له عصر اكثر ليس فقط طهر الخف بجرد جريان الماء ظاهرا
او باطنا من غير تعسر وهو موضع ابو القاسم الصفار انه قال في رجل استنجى
وجرى ما استنجائه تحت رجليه من غير ان يستوفع تحتهما وهو مخفف
فيصيب الماء خفيه وليس بخفيه فرقا اي فلم ينفذ ذلك الماء الى بطانة
الخفين له اي يصلي مع ذلك الخف لان ظاهر لان الماء الاخير منا الا استقذا
طهر الخف كما ظهر موضع الاستنجاء تبعا لموضع الاستنجاء للعرف ثم
الباقي وفي المنتقى اذا كان خفه اي خف المستنجي متخرقا واصاب الماء
اي ما الاستنجاء حيل ولفافته حيوة سعة الامر فيه اي يطهر الرجل
واللفافة تبعا لمن منع الاستنجاء الا بالحجارة البطا النجس لا يجعل
في نهر دون فيه يوما وليلة كذا في نسخ هذا الكتاب باثبات الواو والاصح
اذ هكذا في عامة الكتب فانه اذا تردد يوما وليلة في نهر جرى الماء
عليه يطهر من غير عصر ولا تجفيف لكن بشرط ان لا يبقى النجاسة فيه اثر فان
اوهم الا ان يستدل على المسألة السابقة بهذه المسألة وقياسها
عليها فيه نظر لان الخف ولو كان على بدنه نجاسة رطبة واخذ بللها اليد عرفا

النقطة

اي يغسل ثلاث ص

النقطة اي الماء الباقي في النجاسة كلما صب الماء فاذا غسل يده التي
باشرها العرق ثلثا ظهرت العرقة اليد وظهرت العرقة تبعا لليد
والحال وهو انه لا يبقى النجاسة غير مشاق والحضرة النصب
اذا اصاب نجاسة فجفت بوله حتى تحت النجاسة غسل ثلثا
مواليا غير احتياج الى التجفيف لانه صلبا لا يتشرب النجاسة فاذا كانت
النجاسة رطبة يغسل ثلثا ولا يحتاج الى شيء آخر هذا اذا كان في نصب
او ما اشبهه في الصلابة كالحصر المسمى بالسماء وان كان الحصر في
بردعة او ما اشبهه يغسل ثلثا او يجفف في كل مرة بان يدلك حتى
ينقطع التقاطر منه لانه يتشرب النجاسة لرخاوته فان في يطهر عندهما
بناء على امكان ظهره ما لا يتعصر عندهما وعليه الفتوى خلافا لمحمد وفي التوازل
اذا اصابت الحرقة والاجر الغير المفروش نجاسة اي كان ذلك الحرقة والاجر
قد ما اي استعملا يطهر بالغسل ثلثا سواء جفت اولم تجف لانه لا يتشرب
النجاسة وان كان جديدا او غير مستعمل بحيث يتشرب النجاسة فلا بد ان
يجفف في كل مرة حتى ينقطع التقاطر وذكر في المحيط بغسله اي الحرقة
او الحرقة والاجر المستعملا مقدار ما يقع اكثر رأيه انه قد طهر وقد
تقدم ان المسألة قائمة مقام اكثر الرأي فاشتراط صاحب المحيط مع ذلك
انه لا بد من جريه طهر النجاسة وانا لا نرجحها على ان اشتراط
خفيفة اكثر الرأي لا يحتاج الى هذا الاشتراط لان اكثر الرأي لا يحصل مع
وجود شيء مذكور الا ان يقال المحدد المشقة ومع حكم بالطهارة مع وجوده

Copyright © King Saud University